

مفوضية حقوق الإنسان: قتل العنف في سوريا تجاوزوا ٥٠٠٠

العربي: تدويل الملف السوري أمر يقرره وزراء الخارجية العرب



سوريون يمرّون من أمام دعايات انتخابية للمجالس المحلية ... أ.ف.ب

وتابع: إن الوساطة العراقية لحل الأزمة السورية لم تنجح، وإن هناك مساعي يقوم بها رؤساء دول وحكومات لحل الأزمة، ولكن إلى الآن لا نتيجة واضحة. وحول تداعيات الأزمة السورية على لبنان، أوضح العربي أن للبنان وضعاً خاصاً، وكل الدول العربية تقدر هذا الأمر، وهذا الأمر ليس بغريب، فأى قرار يوقع عقوبات على أي بلد هناك دول تتضرر، والدول التي تتضرر تطلب استثناءها من هذه الإجراءات، وهذا أمر طبيعي.

ونفى العربي أن يكون هناك اتجاه لاستعمال القوة، وأكد أنه لا يوجد أي توجه في العالم كله لاستخدام القوة، وليس في الدول العربية فقط. كما أكد أن السيناريو الليبي لن يتكرر، ولم يستبعد الاستعانة بالسيناريو الليبي بالتوسط على اتفاقية وضمان تداول السلطة. وكان الأمين العام للجامعة العربية قد وصل إلى الكويت، الأحد الماضي، في زيارة استغرقت يومين في إطار جولته التي شملت أيضاً العراق وقطر، ويبحث مع أمير الكويت، الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، تطورات الأوضاع في المنطقة العربية.

الحماية للشعب السوري لا يمكن أن يتم إلا برضا سوريا. وأضاف العربي، في تصريحات نشرتها صحيفة "الراي" الكويتية، أمس، إن الجامعة قررت أن تكون هناك حماية، ووجدت أن الوضع يقتضى وجود مراقبين على الأرض، وليكونوا مفيدين، لا بد أن تكون لهم حصانة، وحق في الحرية، والتنقل والمقابلة، ولهذا تم وضع إطار قانوني سمي بروتوكولا، ونحن بانتظار أن توقعة سوريا؛ لأنهم قالوا إنهم سيقوعونه مرتين، ولم يفعلوا، بل كانوا يضعون شروطاً جديدة. مضيفاً أن الرد السوري المشروط لتوقيع البروتوكول يجب أن يعرض على المجلس الوزاري. وأشار إلى أنه لم يتراجع عن لقاء المعارضة السورية والنظام في القاهرة، وأنه قابل حتى اليوم ما يفوق المائة معارض في القاهرة، من المجلس الوطني ومن تسيقيات الثورة ومن قبائل، وبحقنا أمورا كثيرة جداً، ويجب عليهم الجلوس حتى يستطيعوا أو يتفقوا على الخطوات المستقبلية، وطبقاً للقرارات، وفي مرحلة معينة، ستدعى الحكومة لإجراء حوار شامل.

ما يوحدنا في المجلس أكثر مما يفرقنا. غير أنه لم تبرز عنه أي علامة على تغير في موقف موسكو. وأضاف قوله "المأساة هي أنه إذا سمح للأمر بأن تتفاقم وإن تسير في اتجاه مزيد من الاستفزاز وإشارة مزيد من الصدام فإنه قد يسقط مئات الآلاف من القتلى". وقال السفير السوري بشار جعفري أنه ما كان ينبغي قط أن يسمح لبيلاي بالتحدث أمام مجلس الأمن وأن الجلسة كانت جزءاً "من مؤامرة كبيرة تحاك ضد سوريا من البداية". واتهم بيلاي بأنها "غير موضوعية وغير منصفة وغير صادقة... في التقرير الذي قدمته". وأضاف قوله للصحفيين "أنها تجاوزت تفويضها وسمحت لنفسها بأن تستغل لتضليل الرأي العام". من جانب آخر قال الأمين العام للجامعة العربية، الدكتور نبيل العربي، إن انتقال الملف السوري إلى التدويل، موضوع سيقره وزراء الخارجية العرب، في ضوء ما يقوم به النظام السوري، مشيراً إلى أن الجامعة تهتم أساساً بحماية المواطنين السوريين، وتقدر بأنه لا بد من توفير الحماية الآن، غير أن توفير

الأمن الصحفيين بعد إفادة بيلاي أنهم شعروا بالصدمة والذهول مما سمعوا. ويشعر المبعوثون بخيبة الأمل بسبب عرقلة روسيا والصين لاتخاذ المجلس إجراء بشأن سوريا. وقال السفير البريطاني مارك ليال جرائت بعد الجلسة التي تم الترتيب لعدها على الرغم من معارضة روسيا والصين والبرازيل "أنها أشد الإفادات ترويعاً التي سمعناها في مجلس الأمن خلال العامين الأخيرين". وقال السفير الفرنسي جيرار اروود "أنه لأمر مخز أن المجلس عجز بسبب معارضة من بعض الأعضاء ولامبالاة آخرين، عن اتخاذ إجراء للضغط على السلطات السورية". ولم تصدر عن المبعوثين الغربيين ومن بينهم سفراء الولايات المتحدة وألمانيا والبرتغال أي إشارة إلى كيف سيسعون لإحياء المسألة في مجلس الأمن. وقال ليال جرائت إن أي تحرك سيتوقف على نتيجة اجتماعات الجامعة العربية التي ستعقد في الأيام القادمة. وقال السفير الروسي فيتالي تشوركين أنه أيضاً يشعر بقلق من التطورات المفجعة في سوريا" وأنه "في الواقع فإن

ويتضمن الرقم مدنيين وجنوداً منشقين تم إعدامهم لرفضهم إطلاق النار على المدنيين لكنه (الرقم) لا يشمل أعضاء من الجيش وأجهزة الأمن الأخرى قتلوا بأيدي قوى المعارضة. وأوضحت بيلاي أن الأنباء تفيد أن أكثر من 14 ألف شخص اعتقلوا وأن 12400 على الأقل طلبوا اللجوء في بلدان مجاورة وأن عشرات الآلاف أصحبوا من المهجرين داخلياً. وتحدثت عن أنباء مثيرة للقلق عن تحركات ضد مدينة حمص. وقالت بيلاي في ملاحظات أفادتها والتي اطلعت عليها رويترز "تظهر روايات مستقلة جديرة بالتصديق ومدعمة أن هذه الانتهاكات وقعت في إطار حملة واسعة ومنهجية على المدنيين". وأبلغت مجلس الأمن أن معلوماتها تستند إلى معلومات أدلى بها أكثر من 230 شاهداً. وردت بيلاي مقترحات أن أفعال الحكومة السورية قد تشكل جرائم في حق البشرية وأطلقت نداءً جديداً لكي يحجل المجلس الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية. وأبلغ مبعوثون غربيون في مجلس

في الحدث

حازم مبييضين

تونس.. خطوة في درب الديمقراطية

خطا التونسيون خطواتهم الثانية في درب الديمقراطية، حين انتخب مجلسهم التأسيسي المنصف المرزوقي رئيساً للجمهورية، وهو المعروف بمعارضته الشرسة الطويلة الأمد لنظام زين العابدين بن علي الدكتاتوري الفاسد، ولم يفز الرجل لحسن الحظ بالإجماع، أو بنسبة 99٪ التي اعتدناها في انتخابات الرؤساء، واكتفت اللعبة الديمقراطية بمنحه 153 صوتاً من أصل أكثر من 200 نائب حضروا الاجتماع، وكان لافتاً أن ثمانية آخرين ترشحوا ضده، لكنهم جميعاً لم يستوفوا الشروط المطلوبة لإنمام السباق نحو المنصب الذي حدد النظام الجديد صلاحياته، ولم يمنح شأغله صكاً بحكم البلاد والعباد على هواه ومزاجه.

الدكتور المتخصص في الأعصاب، وعد بعد انتخابه بالعمل من أجل بلاده بكل ما أوتي من قوة، قائلاً إنه يمثل بدأً وشعباً وثورة، ولم يخاطب من انتخابه بعبارات النصر المؤزر على العابدين، لكنه توجه لمن عارضوه لمن يقول إن رسالتهم وصلت، وأنه يعلم أنهم سيحاسبونه، ويدرك الرجل القادم من رحم المعارضة أن موقعه هذا سيدفعه خلال أيام، لتكليف الزعيم الإسلامي حمادي الجبالي الأمين العام لحزب النهضة الإسلامي بمنصب رئيس الوزراء، وسيكون هذا الرجل صاحب السلطة الأكبر، الذي يخشى السياسيون العلمانيون أن حزبه سيقوض القيم الليبرالية التونسية، ويفرض نظاماً أخلاقياً متشدداً، لكن هذا الحزب الذي فاز بالأغلبية في الانتخابات ينفي ذلك، ويؤكد أنه سيسير على نهج معتدل، شبيه بذلك الذي يسيّر عليه الإسلاميون الذين يحكمون تركيا.

المعارضون لعملية انتخاب الرئيس من الناحية الشكلية، يرفضون اتفاق تقاسم السلطة بين القوى الأكثر حضوراً وتمثيلاً في المجلس التأسيسي، وهم اعتبروا العملية تمثيلية للتغطية على حقيقة أن السلطة حالياً في أيدي الإسلاميين، وعبر هؤلاء عن خيبة أملهم لقبول المرزوقي رئاسة وصفوها بأنها ليست سوى وجهة ديمقراطية، ولم تنسح لحسن الحظ أن واحداً منهم اعتقل بثبته التأمير على الدولة والمجتمع، ولم نسمع أن سبباً كاتماً للصوت استهدف واحداً منهم، أو أن قراراً مصدر بطرد أفراد عائلاتهم من الوظائف الحكومية، كما كان معمولاً به في الديمقراطية الثورية، التي لم تكن تحتمل حتى المديح غير المبالغ فيه، والذي يجب أن يلامس تخوم التالية، أما المرشحون الثمانية الذين حاولوا منافسة المرزوقي، فإنهم رجعوا إلى بيوتهم، ورفضوا ليلتهم مع عائلاتهم، على عكس ما تعرض له رئيسهم الجديد، حين تحدى زين العابدين بن علي في الانتخابات الرئاسية عام 1994، حيث اقتدى إلى السجن لمكث فيه أربعة أشهر، أفرج عنه بعدها حين تحولت قضيته إلى محور حملة دولية، ومع ذلك فقد أجبر على مغادرة وطنه إلى المنفى في فرنسا.

يدخل المرزوقي والشعب التونسي اليوم إلى تجربة جديدة لم يتذوقوا طعمها منذ استقلال البلاد، فالناجحون في الانتخابات تقاسموا السلطات بحسب أوزانهم في المجلس التأسيسي، وهامه العلمانيون الذين كنا نتمنى فوزهم بالأغلبية الأكبر من النواب يقبلون نتائج الاقتراع، ويتحالفون من أجل مصلحة البلاد مع الإسلاميين المعتدلين، حيث يقبل رئيس الجمهورية بصلاحيات محدودة تتناسب مع حجم حزبه في البرلمان، وهو اليوم مكلف بوضع السياسة الخارجية للبلاد، ولكن بالتشاور مع رئيس الوزراء، وإذا كان بحكم موقعه هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، فإنه لا يملك صلاحية تعيين أو إقالة كبار الضباط إلا بالتشاور مع رئيس الوزراء، ويعني ذلك أننا أمام خطوة جديدة في الطريق نحو ديمقراطية حقيقية في تونس والمنطقة.

منصف المرزوقي يؤدي اليمين رئيساً مؤقتاً لتونس

وصوت المجلس الذي انتخب قبل نحو شهر ونصف، على صلاحيات الرئيس ورئيس الوزراء، اللذين سيقودان تونس حتى الانتخابات العامة المقبلة، والتي ستعظم في ضوء الدستور الجديد الذي سيضعه المجلس. وصادق المجلس على الفصلين 8 و9 من مشروع القانون التأسيسي للتخطيط المؤقت للسلطات، وأصدر رئيس المجلس، مصطفى بن جعفر، تعميماً أعلن فيه شروط الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية

جرى رفض طلب أحد المرشحين لعدم بلوغه السن القانونية المحددة. وجاء فوز المرزوقي بواقع بأغلبية 153 صوتاً، من أصل 202، جرى الإدلاء بها خلال الجلسة، وتم تسجيل 44 ورقة بيضاء، إلى جانب صوتين متحفظين، وثلاثة أصوات معترضة. وكان المجلس الوطني التأسيسي التونسي قد أقر السبت الماضي، دستوراً مؤقتاً، بمهد الطريق أمام إقامة سلطة تنفيذية شرعية، وفقاً لما ذكرته وكالة تونس إفريقيا للأنباء الرسمية.

هو "انتهاك لمبدأ رئيسي وأساسي في المنظومة الديمقراطية، الأ وهو التوازن بين السلطات". وكان المرزوقي قد حسم مسألة الفوز بالمنصب الرئاسي قبل أسابيع، بموجب اتفاق تقاسم السلطة مع سائر قوى الأكثرية، كما تأكد فوزه مع الإعلان عن تسجيل 10 ترشحات لمنصب رئيس الجمهورية، لم يتم قبول سوى ترشيحه. وجرى رفض سائر الترشيحات بسبب عدم توفر قائمة موقعة من 15 عضواً في المجلس التأسيسي، بينما

التأسيسي والأمينه العامة للحزب الديمقراطي التقدمي المعارض، قد اعتبرت أن قرار التصويت بالورقة البيضاء "هو رسالة إلى جميع التونسيين، مفادها أن هذه المرحلة ليست بمرحلة التأسيس لمنظومة ديمقراطية". وأضافت الجريبي، في تصريح نقلته وكالة الأنباء التونسية الرسمية: "تم سلب رئيس الجمهورية صلاحياته في مقابل استئثار رئيس الحكومة بجميع الصلاحيات"، وتابعت تقول إن تجريد الرئيس من صلاحياته

المرزوقي كلمة مقتضبة، قال خلالها إن "الثقة هي أعلى وأضمن ما يطلبه إنسان من إنسان"، وأضاف: "الشرف الأثير الذي حظيت به اليوم هو أعلى ما قد يحلم به إنسان لأنكم أعطيتوني الثقة بأغلبية تفوق الثلثين". وبينما لجأ معارضون للتصويت ب ورقة بيضاء، توجه المرزوقي إلى المعارضة بالقول إن احتفاظ بعض النواب بأصواتهم جزء من "لعبة الديمقراطية"، وأضاف: "وجودكم ضروري ورسالتكم وصلت"، وكانت مية الجريبي، عضو المجلس



المرزوقي

□ تونس / CNN

أدى المنصف المرزوقي اليمين الدستورية أمام ممثلي الشعب بقصر المجلس الوطني التأسيسي، صباح أمس الثلاثاء، لبدء تولي مهامه كرئيس مؤقت لتونس، بعد يوم من انتخابه رئيساً للجمهورية، بأغلبية 153 صوتاً من إجمالي أعضاء المجلس التأسيسي، في التصويت الذي جرى الاثنين الماضي. وبعد قليل من إعلان فوزه بالمنصب الذي ترشح له منفرداً، ارتحل

(الانتقالي الليبي) يحاول تهدئة الأوضاع ويعلن بنغازي عاصمة ليبيا الاقتصادية

□ طرابلس / وكالات

مدينة بنغازي لتصحیح مسار الثورة ورفعوا شعارات ضد المجلس الانتقالي الليبي وضد المتسلقين على الثورة الليبية من ضمنها "الشعب يريد إسقاط الانتقالي"، "الشعب يريد تطهير البلاد" "الشعب يريد التخلص من الفساد" "في بنغازي نار قوية تحيا في الثورة الليبية". وقال وليد المطاطي، رئيس منظمة الرابحة لحقوق الإنسان وأحد المشاركين في التظاهرات، في تصريحات لـ (اليوم السابع) إن مطالب المتظاهرين ممثلة في إقالة محافظ ليبيا المركزي للشبهات التي تدور حوله، وعدم تولي أي من أعوان النظام السابق سواء من كانوا في مناصب قيادية أو مناصب حساسة أي منصب إلا بعد التحقيق معهم ومحاسبتهم، بالإضافة إلى التحقيق مع كل الوزراء والمسؤولين السابقين في عهد القذافي. كما طالب المتظاهرون بالبدء في إنشاء لجنة لحاسبة كل من تقلد مناصب بدءاً من العام 69 وحتى 2011، وعرض هذه المحاسبة علناً في وسائل الإعلام الرسمية وإصدار تقرير شهري للكشف عن مصروفات المجلس والحكومة والإيرادات.

في محاولة لتهدئة الأوضاع في مدينة بنغازي الليبية بعد تظاهرات أمس، أصدر المجلس الوطني الانتقالي البيان رقم 22، أكد فيه على صحة مسار الثورة، وأن مدينة بنغازي ستكون هي العاصمة الاقتصادية لليبيا. وقال رئيس المجلس الوطني الانتقالي مصطفى عبد الجليل في مؤتمر صحفي "سيعود النشاط إلى كل المدن وستكون مدينة بنغازي المدينة الاقتصادية في ليبيا، وستكون مدينة ترنا مدينة الثقافة، ومدينة مصراتة مدينة لرجال الأعمال والاقتصاد، ومدينة الزاوية مدينة العلم والترابط الاجتماعي". ووعد عبد الجليل بمزيد من الشفافية في أداء المجلس، داعياً الليبيين إلى التحلي بالصبر ومنح السلطات الجديدة بعض الوقت. مطالباً بالصبر على ما وصفه بمعاناة بلغت أكثر من 40 عاماً، قائلاً إن التخلص من هذه المعاناة ليس بالأمر اليسير". وكان عشرات الليبيين تظاهروا في ميدان الشجرة في

العفو الدولية: إعدام السعودية امرأة بتهمة الشعوذة "صادم"

□ لاهاي / رويترز

وصفت منظمة العفو الدولية المعنية بحقوق الإنسان إعدام الملكة العربية السعودية لامرأة أدمنت بأعمال "السحر والشعوذة" بقطع رأسها بأنه "صادم بشدة" قائلة إن هذا يبرهن الحاجة العاجلة لإنهاء أحكام الإعدام في الملكة. وقالت وزارة الداخلية السعودية أن أمينة بنت عبد الحليم بن سالم نصار أعدم في منطقة الجوف بشمال البلاد بعد محاكمتها وإدانتها بممارسة السحر ولم تذكر تفاصيل عن الاتهامات، ونقلت صحيفة الوطن عن وزارة الداخلية قولها "المواطنة أمينة بنت عبد الحليم بن سالم نصار أدمت على ممارسة أعمال السحر والشعوذة. وبفضل من الله تم القبض عليها والتحقيق معها وبحالتها إلى المحكمة العامة صدر بحقها صك شرعي يقضي بنبوت ما نسب إليها شرعاً والحكم عليها بقتلها، وتم تنفيذ حكم القتل بالمعدوأة أمينة بنت عبد الحليم بن سالم نصار أمس بمحافظة القريات بمنطقة الجوف". وقال فيليب لوثر المدير المؤقت لبرنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في منظمة العفو الدولية في بيان "في حين أننا لا نعرف تفاصيل الممارسات التي اتهمت السلطات أمينة بارتكابها فإن السعودية كثيراً ما استغلت تهمة السحر لمعاقبة الناس ويكون ذلك عموماً بعد محاكمة ظالمة لممارستهم حقه في حرية التعبير أو الدين".

إسرائيل تغرق في فوضى

(طائفية) والحكومة تعتبر الهجمات (إهانة كبرى)

□ غزة/أشأ

ندد الرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز، أمس الثلاثاء، بما وقع مساء أول من أمس الاثنين من أعمال شغب ومهاجمة إحدى قواعد الجيش من قبل ناشطين من الجناح البيني في الضفة الغربية، فيما لفت وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك إلى أن تلك الهجمات نفذتها مجموعات من المجرمين المنظرين، واصفا إياها بـ "الخطيرة". ونقلت صحيفة يديعوت أحرونوت - في نبأ أوردته على موقعها على شبكة الإنترنت عن بيريز قوله "ما حدث أمس يعد واحداً من أخطر الحوادث التي عاصرناها"، مشدداً على ضرورة العمل في سبيل ضمان عدم تكرار مثل هذه الحوادث والمحكمة الصارمة لمثيري الشغب المتورطين في تنفيذ تلك الأعمال. معتبراً أن إلقاء الحجارة على جنود من الجيش الإسرائيلي "إهانة كبرى". من جانبه، قال باراك إن هذه الأعمال ذات طبيعة إرهابية نابعة من الداخل لا يمكن قبولها". مطالباً الجيش باتخاذ كافة التدابير اللازمة لمنع هذه الظاهرة الخطيرة والقبض على مثيري الشغب بسرعة وتقديمهم للمحاكمة، فيما وصف الوزير المسؤول عن الجبهة الداخلية الإسرائيلي ماتان فينلأى، الليبيين بأنهم "مجرمون وإرهابيون يهود ألقوا الأذى، بأمن إسرائيل والجنود الذين ينهجمون".